

## مستقبل النظام الدولي في ظل عالم إستراتيجي متغير

يونس طلعت الدباغ

قسم الدبلوماسية و العلاقات الدولية، كلية القانون و العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية الفرنسية

[younis.t.aldabbagh@gmail.com](mailto:younis.t.aldabbagh@gmail.com)

محمد وائل القيسي

قسم الدبلوماسية و العلاقات الدولية، كلية القانون و العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية الفرنسية

[dr.mohammed.alqissi@gmail.com](mailto:dr.mohammed.alqissi@gmail.com)

### الملخص

منذ القدم والعالم ينتظم إلى تراتبية هيكلية تحدد طبقاً لأنظامها أليات حركة الدول ، ونطاق فعلها ، وإستراتيجيات نيلها للأهداف، ترتكن هذه التراتبية إلى القوى الأكثر فاعلية في النظام العالمي ، وعلى مدى أنسيابية حركة التاريخ، الذي أوجز لنا مبدأ إستراتيجي هو" أن الأمم إما تصعد أو تهبط، وإن محصلة صعودها أو هبوطها هي نتيجة لمجموعة متغيرات داخلية وخارجية متفاعلة فيما بينها ترتكز بصورة أعمق على الداخل، أي بمعنى كلما تم ضبط الداخل "المدخلات Inputs" كلما كان الخارج "المخرجات Outputs" أكثر إدراكاً لواقعه المنتظم من عدمه ، وهو في طريقه لنيل الاهداف الإستراتيجية المبتغاة. وهو ماسارت عليه مجمل القوى العالمية التي شهدتها التاريخ عبر مراحل الزمنية

### معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2020/4/15

القبول: 2020/6/5

النشر: ربيع 2020

### الكلمات المفتاحية:

*Global Order, International Leadership, International Structure, Global Politics, International Powers.*

المختلفة، كان أحرها الولايات المتحدة الامريكية التي  
هيمنت على العالم منذ أنتهاء الحرب الباردة.

Doi:

10.25212/lfu.qzj.5.2.23

## 01 : المقدمة :

شكلت عملية دراسة وتحليل النظام السياسي الدولي بطواهره السياسية " الصراع ، المصالح ، التعاون، النفوذ ..ألخ " أحد اهم أدوات تحليل النظام الدولي في حالة إستقرار ضمن أدبيات العلاقات الدولية لاسيما بعد فترة الحرب الباردة .

ذلك ان هذه الظواهر ذاتها ، وكيفية التفاعل معها من قبل الدول هي التي تحدد التراتبية في هيكل النظام الدولي ، وتداؤبية القوى الدولية في سلم الهرم السياسي الدولي .

ثمة تطورات مهمة لاحة النظام الدولي بحلته الجديدة ، أثرت وبعمق على هيكلته وتفاعلاته الكلية بهياتة الاقليمية والدولية ، فضلاً عن آلية عمله وإتساع رقعة مجالات أهتمامه ، ونطاق حركته وأنسابيتها ضمن مدخلات الفعل ورد الفعل .

مثل وجود القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة في تفاعلات النظام الدولي أحد ابرز السمات المحددة له ولهيكليته، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية بمدد قوتها الإستراتيجية الشاملة ، والصين ، وروسيا الاتحادية ، والاتحاد الاوربي، فكل من هذه القوى الثلاثة الاخيرة مرتكزات قوة يستند عليها في بروزه وأعتلائه مكانة تتسق والتراتبية الهرمية المرسومة للنظام الدولي .

## 02 : فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : كلما تصدت القوى الدولية الفاعلة للتحديات الاستراتيجية المجابهة عالمياً ، كلما حدد ذلك تراتبية جديدة لهيكلية عالمية

جديدة تتوزع فيها القوى هرمياً بحسب تنوع وتفاوت قدرتها على تلك المجابهة، فضلاً عن أمكانيتها في القيادة والسيطرة العالمية .

03: إشكالية الدراسة :

تتمثل أشكالية الدراسة في مدى قدرة الدولة الفاعلة دولياً على الحفاظ على مكانتها في سلم الهرم الدولي ، في ظل تغييرات مداخيل القوة وتنوعها، الأمر الذي وضعها ومستقبل النظام الدولي ذاته في تحدي حقيقي لتجاوز ما قد يعصف بها من تغييرات متسارعة في عالم حركي متغير .

04 : منهجية الدراسة :

في أدبيات السياسة الدولية، لاتستقيم البحوث العلمية دونما منهج يؤطرها بحثياً وتنظيمياً، ويحدد لها المسارات التي تسير في ضوءها ، وهذا ما ينطبق على بحثنا هذا ، إذ سعى الباحثان إلى استخدام المناهج الآتية، قدر حاجة الدراسة لها، وكالاتي :

1- المنهج التحليلي: تم أتباع هذا المنهج للوقوف بصورة تحليلية على معطيات وظواهر الاحداث السياسية الدولية، واثرها في سير التفاعلات الدولية ضمن إطار النظام الدولي.

2- المنهج الإستشراقي : تم أعتماذ هذا المنهج ، كونه الأكثر أهمية ونحن نبتغي سير غور الدراسات المستقبلية بحثياً، وأداتها العلمي "الإستشراق العلمي المنظم" ، ففي ضوءه سيتم دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل القوى الدولية ، كونها المُحدد الأساس في تبيان تلك التراتبية التي تشكل هرم النظام الدولي .

05: هيكلية الدراسة :

في ضوء إشكالية الدراسة وفرضيتها ، تنقسم هيكلية البحث إلى الآتي :

1 : في مفهوم النظام الدولي :

- 1.1 : النظام الدولي الجديد.
- 2.1 : خصائص النظام الدولي .
- 2 : النظام الدولي والولايات المتحدة الامريكية .
- 1.2 : تحديات القيادة العالمية للنظام الدولي .
- 2.2 : مُحددات النظام الدولي الجديد.
- 3: النظام الدولي وأحتمالاته المستقبلية.
- 1.3 : العوامل المؤثرة في تحديد مستقبلات النظام الدولي.
- 2.3 : المشاهد المستقبلية للنظام الدولي .
- 1.2.3 : الأحادية القطبية .
- 2.2.3 : التعددية القطبية .
- 3.2.2 : القيادة بالمشاركة .
- 4.2.3 : القيادة بالتعاون.
- 05 : الخاتمة والإستنتاجات:
- 06 : المصادر:

1 : في مفهوم النظام الدولي :

يعد الوقوف على المدلولات المفاهيمية من أولى خطوات البحث العلمي الموضوعي، كونها تعد مدخلاً مهماً يمهد كثيراً لفهم أكثر عمقاً وأتساعاً لأية ظواهر او متغيرات سياسية وأدائها ، فضلاً عن تلك الاثار المترتبة عنها ، وعليه سيتم التطرق الى مفهوم النظام الدولي نظرياً والنظام الدولي الجديد، وبعده الولوج الى تلك الوحدات الدولية او الفاعلون الدوليون كمرتكزات اساسية للتفاعل فيه ، وكالاتي:

## 1.1 : النظام الدولي الجديد:

تعود الاستخدامات الأولى لمصطلح النظام الدولي الى تلك الحقبة التي رافقت بيئة نشوء منظمة عصبة الامم ، وتحديداً في المبادئ الاربعة عشر التي اعلن عنها الرئيس الامريكى وودرو ويلسون كإيدان عن بدء مرحلة جديدة للسلام بعد الانتهاء من الحرب العالمية الاولى(Manela,2007,p:103.) (1).

كما تم استخدام المصطلح لمرات عديدة خلال الفترة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مع هزيمة دول المحور، وبداية تأسيس منظمة الامم المتحدة ونظام بريتون وودز، على اساس محاولة الدول المنتصرة تهيئة الاجواء للتأسيس لنظام جديد تسود فيه قيم القانون الدولي العام، والأمن والسلام الدوليين (Ibid p:104)(2).

أما مصطلح النظام الدولي الجديد، فكان الأستخدام الاول له عام 1991، ومن قبل الرئيس الأمريكى جورج بوش أنذاك، عندما تحدث عن انتهاء الحرب الباردة ، والصراع الايديولوجي العالمي الرأسمالي الامريكى بالضد من الأشتراكى السوفييتي، وأن عصرأ عالمياً جديداً قد بدأ يجسد احادية القطبية العالمية ، وتفرد الولايات المتحدة الامريكية في العالم ، بعد تفكك وانهار الأتحاد السوفييتي(3)(Miller,2008,p:74).

وتأسيساً على ذلك، يأتى استخدام مصطلح النظام الدولى الجديد تعبيراً عن مُجمل تلك التطورات التى حدثت فى هيكل وبنية علاقات القوة فى نظام القطبية الثنائية Bipolar System الذى امتد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945، وحتى إنتهاء الحرب الباردة عام 1991، وما ترتب عليها من تطورات تمثلت فى انتصار المعسكر الغربى فى الحرب الباردة، وتفكك وانهار الاتحاد السوفييتى، وصعود الولايات المتحدة إلى مرتبة القطب الأوحد Unipolar System المهيمن فى الشؤون الدولية، إضافة إلى جملة التداعيات المترتبة على ذلك مثل التحول نحو تدعيم دور الأمم المتحدة كتجسيد للشرعية الدولية، وتزايد حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب؛ وارتفاع أولوية ومكانة القضايا الاقتصادية على قائمة الاهتمامات

الدولية؛ والتحول فى نوعية المشكلات والتحديات الدولية الجديدة فى مجالات كالبيئة، والمخدرات والجريمة المنظمة، ومثيلاتها مما تتطلب مواجهتها أنماطاً متميزة من التنسيق والتعاون الدوليين؛ تزايد التوجه نحو إنشاء التكتلات الإقليمية والكيانات الاقتصادية الكبرى؛ وتزايد الاهتمام الدولى بقضايا التحول الديموقراطى ونطاقه (زاقود، 2014، ص 17) (4).

ويرى الكثير من الباحثين، ان البداية الحقيقية التي مهدت وبشكل كبير الى ظهور النظام الدولي الجديد هي احتلال العراق للكويت عام 1991، وما تمخض عنها من ازمة دولية كبرى، والتي دفعت بالولايات المتحدة الامريكية الى التدخل العسكري، وبقوة مفرطة لتثبت لعالم انذاك انها القوة الدولية الوحيدة التي تمتلك مفاتيح التدخل العسكري والتاثير في الاحداث والمواقف الدولية، وتبلور عن هذا التدخل مرتكزات اساسية عبر عنها الرئيس الامريكى جورج بوش بأنها دعائم النظام الدولي الجديد، ومنها على سبيل المثال السعي لإرساء دعائم السلام العالمى، وضرورة تحديد قواعد لأنماط التفاعل الدولى، وبما يؤسس للعمل الجماعى، فضلاً عن توظيف مقررات الامم المتحدة ضمن هذا الإطار، اذا كان التوظيف الأول للفصل السابع ضد العراق انذاك، ليشكل ذلك ايذاناً ببدء مرحلة جديدة تقود فيها الولايات العالم، وتوظف مقررات الأمم المتحدة عبر آلياتها وأنماط تفاعلاتها الدولية ضمن اطار العمل الجماعى (فهيمى، 2009، ص 112). (5).

ومن المفيد جداً هنا أيضاً مسألة موضوعية بدأت تأخذ صداها بين الباحثين سواء في القانون الدولي العام او في سياق العلاقات الدولية هي أن النظام العالمى يتميز عن النظام الدولى في أن أكثر اتساعاً فيما يتعلق بوحداته وسلوكها التفاعلى فيه، ففي حين ينطوي النظام الدولى على تلك التفاعلات الدولية التي تقتصر على الدول فقط كوحدة تقليدية مكونة له ، يتضمن النظام العالمى تلك التفاعلات الناجمة عن الدول والمنظمات الدولية والاشخاص الدوليين فضلاً عن الشركات العالمية العابرة للجنسية او القومية ، وبالتالي فهو يشتمل على تلك التفاعلات التي

تحدث بين اشخاص القانون الدولي العام في المنظومة العالمية ( Li 2013,p:72. )  
(Xing,6).

## 2.1 : خصائص النظام الدولي :

ثمة خصائص عديدة أتمسم بها النظام الدولي اليوم ، يمكن إيجازها بالآتي :

1.2.1 : تعدد الفاعلين الدوليين : أحد ابرز مظاهر النظام الدولي الجديد هو تعدد فواعله من غير الدول، لاسيما بعد بروز أدوار فوق الدولة لشركات عالمية متعددة الجنسيات، فضلاً عن تلك الادوار البارزة للمنظمات غير الحكومية ، والتي باتت تشكل تحدياً رئيسياً لسيادة الدول وسلطتها المطلقة على شعوبها ، وبذا نحن امام تفاعلات لمنظومة جديدة من الوحدات لم تعد تقتصر على الفواعل التقليديين كما كانت في السابق، وهذا ما يعطي زخماً وبعداً اضافياً للنظام الدولي الجديد(العمارات، 2020، ص 390)(7).

## 2.2.1 : تراجع سيادة الدول :

لاشك ان احد اهم المواضيع التي أثيرت وبشكل كبير خلال العقد الاول من الرقن الحادي والعشرين هو موضوع تراجع سيادة الدول المطلقة الى تلك الدرجة التي تؤشر نسبية السيادة للدولة على شعوبها ، وذلك بفعل تأثيرات ومتغيرات عديدة ، منها على سبيل المثال تأثيرات العولمة على مجمل الحياة الانسانية وبجوانب

عديدة وشاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وحتى قيمة في بعض الافكار التي تحاول بها الولايات المتحدة الامريكية التقليل من شأن ثقافة الدول الاخرى وحضاراتها، وابرار الجانب القيمي الأمريكي ونظرتها لفلسفة الحياة(العلاق يسرى، 2020، ص 32)(8) .

ذلك ان احد اهم ادوات تثبيت دعائم الهيمنة الامريكية عالمياً هي العولمة Globalization ، كونها منظومة متكاملة التأثير، فضلاً عن ان التسويق والترويج الامريكي لها قطعاً شوطاً كبيراً لتسهيل تأثيرها بمخرجات كبيرة على الدول، لاسيما وان انتشار التكنولوجيا بشكل واسع كان قد جعل تأثيرها مضاعف، فضلاً عن التقليل من قدرة الدولة على السيطرة المطلقة في موضوع السيادة كما كانت تفهم تقليدياً (المصدر ذاته) (9).

### 3.2.1 : الثورة التكنولوجية النوعية :

لاشك ان الثورة التكنولوجية النوعية التي شهدها العالم اليوم اثرت وبشكل كبير في منظومة أنتظامه وسيره، ذلك أنها افرزت مخرجات ونتائج عززت من ترابط الدول بنظام تكنولوجي معولم ، كما أنها ساعدت في تقدم اقتصاديات الكثير من دول العالم لتصبح اكثر تقدماً، ولتعتمد على الأقتصاد الرقمي المعاصر اليوم ، فضلاً عن أن المعيار التكنولوجي بات أحد اهم المعايير المعتمدة في تقييم مدى قوة وقدرة الدولة على اعتلاء مكانة مهمة ومؤثرة في عالم اليوم ، كون مضمونها أنطوى على كل جوانب الحياة البشرية ، كالعسكرية والاقتصادية والطبية والعلمية(عبد الصادق ، ، 2009، ص 27) (10).

#### 4.2.1 : توازن الرعب النووي:

من المهم الاشارة الى ان الأساس في توازن الرعب يعود الى استراتيجية الردع النووي التي بدأت بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد بالسوفييتي مع امتلاك السوفييت للسلاح النووي بدءاً من العام 1949، وتجسدت بشكل اكبر خلال فترة الحرب الباردة ، وقد تم الإدراج الى استخدام مصطلح توازن الرعب بدلاً عن توازن الردع للدلالة المباشرة على أن كلا الطرفين يدركان تماماً أن اي اقدام على استخدام السلاح النووي سيشكل كارثة أنسانية كبرى، لا تستبعد فناء جزء كبير من العالم ، وبالتالي ان التذكير بهذا المصطلح قد يشير الى ضرورة استدراك خطورة الامر قبل اي توتر يرافق العلاقات ما بين كلا الدولتين. كما من المفيد القول ان دول النادي النووي اتسعت اليوم بحيازة السلاح النووي من قبل دول اخرى اعلنت صراحة عن امتلاكها له ، كالمملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان ، و ربما دول اخرى لم تعلن عنه كأسرائيل (عوض ، 2016، ص 6). (11).

#### 5.2.1 : ميل الدول نحو التكتلات الدولية :

تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير، الى درجة أنها اوضحت احد سمات النظام العالمي الجديد، لاسيما تلك التكتلات التي انطوت على الجانب او المضمون الاقتصادي، مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني، و مجموعة العشرين، واتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية NAVTA ، و رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN ، و منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC، فضلاً عن دول اتحاد بريكست PRICS عام 2009 ، والذي ضم كل من البرازيل، روسيا

الاتحادية، الصين، الهند، وجنوب أفريقيا(السويدي جمال، ،  
2014، ص ص 42-44).(12).

## 6.2.1 : أزدیاد النزاعات الدولية :

تعد النزاعات الدولية وعلى المستوى الأقليمي و العالمي احد السمات البارزة في عصر البيئة العالمية الجديدة، وأن كانت هذه النزاعات أمتداداً للحقبة التي شملت العقد الاخير من القرن العشرين، متمثلة بحرب الخليج الاولى والثانية والتدخل في الصومال ويوغسلافيا وحرب احتلال العراق وأفغانستان ، و التوترات داخل الدول في ليبيا وسوريا و اليمن ، و كذلك التوترات ما بين القوى الدولية الكبرى على المصالح والنفوذ، والمنافسة الاقتصادية ، كتلك الجارية بين واشنطن- بكين (زاquod، 2013، ص170)(13) .

مما تقدم يمكن القول بأن البيئة العالمية الجديدة التي يعكسها النظام الدولي الجديد أخذت منحى أكثر اتساعاً من سابقتها فيما يتعلق بتمدد ظواهر سياسية جديدة كالعولمة واثارها الاستراتيجية العالمية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى القيمية، والتي بدأت ملامحها في الظهور والاتساع بدءاً من العام 1991، ومحاولة الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على العالم وقيادته عبر الرويج لمفهوم القطبية الاحادية وافول نظام ثنائي القطبية .  
كذلك اتسمت بيئة النظام الدولي الجديد بخصائص عززت من تميزه عن البيئة العالمية السابقة له ، كتعدد الفاعلين الدوليين ، وتراجع سيادة الدول، والطفرة الكبيرة التي حققتها الثورة التكنولوجية في العالم، فضلاً عن تغيير مفاهيم القوة وظهور مفهوم توازن الرعب الدولي، وكذلك اتساع ظاهرة ميل الدول الى التكتلات العالمية بعد تزايد المخاطر المجابهة لدول للمنظومة العالمية بكل ما تتضمنه من طاقات بشرية و مادية .

## 2: النظام الدولي والولايات المتحدة الامريكية :

لاشك ان الولايات المتحدة الامريكية تعد الدولة الاكثر تأثيراً في مجريات السياسة الدولية، وذلك بحكم ما تمتلكه من مدخلات القوة الشاملة، تقف الى جانبها بعض القوة الدولية الاخرى ، لكن بحجم اقل من ذلك التأثير، الامر الذي يدفع بنا الى تفسير مضمون الارتباط ما بين الولايات المتحدة والنظام الدولي الحالي، ومدى استمرارية ذلك الارتباط في ظل بروز تحديات عالمية مُجابهة لذلك ، عبر البحث في مطلبين اساسيين، يتضمن احدهما تحديات القيادة العالمية للنظام الدولي، بينما ينصرف الثاني، الى ايضاح مخاطر النظام الدولي الجديد، وكما في الاتي :

### 1.2 : تحديات القيادة العالمية للنظام الدولي :

لا شك في ان النظام العالمي ينتمي الى بيئات تتغير بحسب ذلك التغيير الذي ينتاب بنية وهليكلة التراتبية التي يبنى عليها هيكل النظام الدولي ذاته، بمعنى اخر، ان تحديد طبيعة النظام الدولي وسلوكياته وتفاعلاته السياسية والقانونية في إطار منتظم يعتمد الى درجة كبيرة على القوى القائدة له ، سواء في ظل نظام أحادي القطبية، او تلك القوى القيادية فيه ، في ظل نظام ثنائية او تعددية القوى(الكناني ،، 2020، ص 67). (14) .

فالتاريخ يخبرنا ان نظام ما قبل الحرب العالمية الاولى، كان يعج بقوى دولية متعددة في مقدرات وأمكانيات القوة، وان طبيعة البيئة العالمية انذاك، كانت انعكاساً حقيقية لتلك السلوكيات والتفاعلات القائمة فيما بين هذه القوى أنذاك . وبالمقابل فأن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يعكس والى حد كبير تلك الحالة الناتجة عن أطار تفاعلي منتظم الى حد ما ، وبشكل حذر ما بين منظوماتان

دوليتان، تمثل احدهما وتقوده الدولة الراعية للمعسكر الأشتراكي انذاك ، الاتحاد السوفييتي، بمنظوماته الأقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية، بينما تنتظم مجموعة اخرى في المقابل وبجانب تضاد كبير مع منظومة المعسكر الاول قيماً وأقتصادياً و أمنياً وعسكرياً، هي دول المنظومة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي فأن البيئة العالمية أنذاك بمجمل السلوكيات الدولية لها، كانت قائمة على اساس الفعل و رد الفعل ما بين المنظومتان العالميتان الاساسيتان، والمنظومات الاقليمية والفرعية التي نتجت عنهما ، على ان حديثنا هذا لا يعني ان الاطار التفاعلي انذاك انتظم بمخرجات تعاونية فقط، بل ان السمة الغالبة للأطار التفاعلي كانت صراعية اكثر من كونها تعاونية، وهو ما تم تشخيصه عبر كم عديد من الحروب والصراعات والنزاعات التي كانت تدار إما بالوكالة او بالنيابة بشكل شبه مباشر او حتى تلك التي اعطت اطباعاً مباشراً في التنافس الأستراتيجي الدولي ما بين القطبين لتُغلف عبر ما أسمته الحقبة الزمنية انذاك بمصطلح "الحرب الباردة" ، و هو تعبير اصطلاحي واضح عن تلك الحالة من اللاسلم واللاحرب التي عاشها القطبان تنافسياً وتصارعياً احياناً و تعاونياً في احيان اخرى.(Tal,2017,pp: 69-73)(15).

وإذا كانت الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى تؤشر الارتكان الى نظام التعددية القطبية، والفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية الى نظام ثنائي القطبية، فإن مرحلة ما بعد أنتهاء الحرب الباردة، والمتمثلة بتفكك وانهيار المنظومة السوفييتية ، تؤشر الى بروز نظام عالمي جديد تتمتع فيه الولايات المتحدة بتفرد قيادي للبيئة العالمية، في ظل تفهقر عدوها التقليدي ومنظوماته الإستراتيجية العالمية، لتنتقل في صياغة أستراتيجية عالمية جديدة تتوائم في سلوكها وتنفيذها

مع مُستجدات البيئة العالمية الجديدة التي وضعت فيها واشنطن في قمة الهرم السياسي الدولي.

تلا ذلك وقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر ، والتي أعادت التساؤلات الجوهريّة حول مستقبل النظام العالمي و مكانة الولايات المتحدة فيه، في ظل تنوع وانتقال مراكز القل الاقتصادي والتقني وحتى السياسي لأماكن اخرى ، ودولاً أخرى على رأسها الدول الاسيوية، الامر الذي اعطى ايحاءاً بان الولايات المتحدة الامريكية امام مرحلة من التراجع النسبي ، لاسيما بعد فترة وجيزة أدخلت فيها واشنطن ذاتها في مستنقع احتلال افغانستان 2001، والعراق 2003، بينما استغلت دولاً اخرى حالة الضعف النسبي الذي وضعت الولايات المتحدة الامريكية ذاتها فيه، لتعزز هي الاخرى من مقدرات قوتها بشكل ضمني لا يثير الأنتباه من لدن الاخرين، رغم انه مرصود من قبل الدوائر الامنية والاستخباراتية التي تجوب البيت الابيض بخاصة تقارير استراتيجية يطلع عليها من هو في قمة الهرم السياسي أمريكياً(شعراي نبيل، 2018، ص 107)(16).

اتساقاً لذلك، ساد اعتقاد بأن مرحلة جديدة أخذت طابعاً اكثر وضوحاً في النظام الدولي الجديد وبيئاته المستجدة، تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من بين مجموعة محدودة جداً من القوى المؤثرة في العالم اقتصادياً، عسكرياً، وتقنياً، لا سيما بعد الطفرات الكبيرة التي حققتها الصين في مجالات النمو الاقتصادي العالمي، وكذلك في الجوانب العسكرية واعادة هيكلتها وفق البيئة العالمية الجديدة ومستجداتها، فضلاً عن محاولة روسيا الأتحادية إعادة تحديث منظوماتها الأمنية والعسكرية وبما يعيد من هيبته العالمية، في الجانب العسكري الأمني اولاً، ومحاولتها السعي للجانب الاقتصادي ثانياً، مما يعني ذلك ان حلم

الولايات المتحدة الامريكية والادارات المتلاحقة فيها بتأسيس امبراطورية لدور أمريكي عالمي يتفرد بالقيادة والقرار في ان واحد لم يكتمل ، لا بل ان قيوداً كبيرة كانت قد كبلته تطلعات بكين و موسكو الى إعادة هيكلة النظام الدولي باتجاه يضمن حركة ونطاق فعل لقوى عالمية لا تتقيد او تنفرد فيها واشنطن بذاتها(ابو طالب حسين، 2015، ص 56)(17).

## 2.2 : مُحددات النظام الدولي الجديد :

يقصد بالمُحددات الجديدة للنظام الدولي طبيعة ذلك الاطار التفاعلي العام الذي تجري فيه شبكة العلاقات التفاعلية الجديدة في إطارها التفاعلي التعاوني-التصارعي، لاسيما تلك التفاعلات والسلوكيات التي تتم بين القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي بشكل تراتبي هادف لتحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا ضمن ادواتها التي تعتمد عليها في إطار مقومات القوة التي تحوزها.

لاشك ان التقدم الذي وصل اليه عالم اليوم من تقنيات علمية وتكنولوجية كانت قد اثرت وبشكل كبير على تغيير مفاهيم القوة ومرتكزاتها وبالتالي تغيير التراتبية القيادية في العالم طبقاً لتلك المتغيرات اولاً، ولطبيعة المخاطر المترتبة عليها عالمياً ومدى قدرتها على مجابتهها.

ولما كان للنظام العالمي الجديد محددات تختلف عن سابقتها، فإن ذلك يعني انها تمثل قيوداً او فرصاً ناتجة من تداخل الكثير من العوامل والظروف، فإذا كانت القوة وطريقة استخدامها هي إحدى سمات عصر القطبية الثنائية خلال حقبة الحرب الباردة ، فإن إدارة الأزمات هي أحد محددات النظام العالمي الجديد.

ذلك أن الدول في ظل هذا النظام تفتقد الى الكثير من مرتكزات السيادة ، الأمر الذي يفقدها القدرة على المناورة من ناحية، فضلاً عن أنها اضحت اسيرة للمصالح الكونية وتلك الاقليمية للقطب المهيمن على العالم ، أتساقاً مع تراجع كبير لدور تلك المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة و مؤسساتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لصالح تحقيق اهداف القطب المهيمن عالمياً (حمير لطيفة، 2017، ص 202)(18).

ولعل طبيعة العلاقة بين القوى العظمى والقوى الكبرى تعد محدداً آخر من محددات النظام العالمي الجديد لا يقل اهمية وتأثير عن تغيير مفاهيم القوة وإدارة الازمات الدولية في عالم اليوم ، في ظل القدرات التي تمتلكها القوى العظمى لاسيما في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتقنية والتعليمية ، فضلاً عن ادوات النفوذ العالمية التي تحوزها. والقوى الكبرى هي اقل في مستوى القوة لكنها ذات دور عالمي تأثيري ايضاً وهاذف . وعليه فإن طبيعة العلاقة ما بين القوى العظمى والكبرى توافقياً او تناقضياً عبر ادوات تحقيق المصالح الخاصة بها عالمياً هي احد اهم محددات النظام العالمي الجديد، والاعتراف به و بالمسيطرين عليه، كون ذلك يمثل نتاج لعملية التفاعل بين وحداته المذكورة وتلك العظمى والكبرى منها تحديداً(بلخيرات، 2017، ص 64)(19).

واتساقاً لما تقدم فإن ثمة محددات كثيرة تمثل قيوداً او فرصاً ناتجة عن ظروف و متغيرات جيوسراتيجية عالمية أهمها الأتي(السويدي، ص ص 48-52):  
(20):

- 1- وجود قوى لها مصالح عالمية، تضع الاستراتيجيات للوصول اليها وفق رؤيتها للعالم ، و من ثم تسعى الى تحقيقها أو ربما تعمل على اعادة صياغة العالم و تغييره وفق ما تريده في ظل امتلاكها القوة الصلبة والناعمة لتحقيق ذلك.
- 2- بيئة تنافسية تقود الى تقسيم العالم بين قوى كبرى، مثل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، التي تمتلك "حق الفيتو" بالاضافة الى المانيا، وقوى لها دور إقليمي مثل الهند واليابان، و دول ذات اقتصاديات صاعدة مثل البرازيل واندونيسيا وتركيا و جنوب افريقيا، و دول فاشلة مثل الصومال وأفغانستان ، وعالم متقدم وآخر نام وثالث غير نام.
- 3- مؤسسات دولية تعبر عن إرادة المجتمع الدولي، مثل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وخاصة مجلس الأمن الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.
- 4- ائتلاف عسكرية وأتفاقيات دفاعية وأمنية مشتركة، مثل حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفاقية الدفاع الخليجي المشترك.
- 5- المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة مستقلة تأسست عام 2002 وغير تابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- 6- تجمعات اقتصادية إقليمية و دولية ، مثل : مجموعة الدول الصناعية الثماني G8 ، و مجموعة العشرين G 20، وأتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، و رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، و منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC.
- 7- منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان والمرأة والطفل و مكافحة الفساد والبيئة وسوق العمل والصحة و حرية الاعلام ، مثل منظمة أطباء بلا

حدود ، ومنظمة مجموعة التنمية ، والمظمة النرويجية للمساعدة الشعبية ،  
وهيئة كير الدولية، و صندوق انقاذ الطفولة، و منظمة العفو الدولية ،  
واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، و منظمة السلام الأخضر، و المنظمة  
العالمية لمناهضة التعذيب في العالم، و مراسلون بلا حدود، و منظمة  
التضامن الدولي، و منظمة الشفافية الدولية، و مرصد حقوق الإنسان  
Human Rights Watch.

8- شركات عالمية النشاط و عابرة للجنسيات والحدود، مثل شركات : سوني  
كوبوريش Sony Corporation، و ديملر كريزلر Daimler Chrysler، و  
جنرال موتورز General Motors، وإكسون موبيل Exxon Mobil، و جنرال  
إلكتريك General Electric.

9- وسائل إعلام و تواصل اجتماعي تشكل الراي العام العالمي، مثل : القنوات  
الفضائية ، والأترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك و تويتر  
واليوتيوب.

وأنسجماً مع النقاط اعلاه ، فان نوعية القيود ، وكذلك الفرص المتاحة امام القوى  
الدولية المؤثرة في السياسة الدولية باتت تتأثر وبشكل كبير بمخرجات تلك النقاط  
وأثرها في تقييد او تدعيم سلوكها الدولي ضمن المنظومة او البيئة العالمية  
بالمجمل ، ضمن سياق القوة و أنواعها و طريقة توظيفها في السلوك المتبع ، ذلك  
ان نمط توزيع القوة بين الدول الكبرى الفاعلة فيه ، والتي تتربع عرشه ، هو الذي  
يحدد بنية النظام العالمي الجديد، لاسيما وان امتلاك الدول الكبرى لمقومات القوة  
الشاملة العسكرية والاقتصادية والتقنية و التعليمية يعني انها تؤثر في مضمون  
هيكلية النظام العالمي الجديد، لأنها تحدد بما تمتلكه من مقومات القوة الاستراتيجية  
بنية وهيكلية النظام الدولي، وتؤثر و تتأثر بشكل كبير بمحددات ذلك النظام وطريقة  
انسابيته وهو يضم إطار تفاعلي من الوحدات الدولية المكونة له .

### 3: النظام الدولي وأحتمالاته المستقبلية .

بما أننا نسير في عالم ديناميكي متغير ، وليس ثابت ، وفق المعطيات المستجدة في كل مرحلة من مراحل التغيير والتطور، وبما أن هناك قانون شكل محركاً أساسياً للتغيير والانتقال لمجمل الاحداث التي حدثت ودونت في التاريخ ، الا وهو قانون الإستمرارية والتغيير، فإن منطق الحكمة العلمي يقول ، ان دراسة اية ظاهرة سياسية يتطلب السير وراء ذلك الطريق الممتد نحو الافق لإستشراف مستقبل هذه الظاهرة، ففي ظل الدراسات الحديثة والمنهجيات المستجدة، لم يعد كافياً دراسة ماضي الظاهرة وحاضرها دون التطلع الى مستقبلها ايضاً ، عبر دراسة العوامل المؤثرة فيها ، بمجمل حيثياتها الداخلية والخارجية و برؤية استراتيجية عميقة وليست سطحية، وهذا ما يمتد الى موضوعنا قيد الدراسة النظام العالمي، وعليه سينقسم هذا المبحث الى مطلبين، يتضمن الاول السعي لإيضاح تلك العوامل المؤثرة في تحديد مستقبلات النظام الدولي، بينما ينصرف الثاني الى تحديد او إستشراف تلك المشاهد المحتملة او الممكنة او المتوقعة للنظام الدولي اعتماداً على المنهج الاستشراقي، وكالاتي :

#### 1.3 : العوامل المؤثرة في تحديد مُستقبلات النظام الدولي:

ثمة عوامل مؤثرة بشكل مباشر ، و احياناً غير مباشر في تحديد مستقبل النظام العالمي الجديد، يمكن ايجازها بالآتي :

1.1.3: التغيير في مفاهيم القوة : تعرف القوة بأنها تلك القدرة على أحداث التغيير في الآخرين ، طبقاً للنتائج المخطط لها مسبقاً، وللقوة صوراً و مظاهراً متعددة ، تتباين من دولة لأخرى، رغم أن الإطار العام ثابت، الا وهو ان القوة الإستراتيجية للدولة

تعد الأساس او المرتكز الساند لها في حركة سلوكها السياسي الخارجي، إذ تلعب سياسة القوة دوراً بالغ الاثر في بنية النظام العالمي الجديد، بوصفها اساساً للتأثير المتبادل بين الدول، وذلك عندما تعكس أوضاع هذه الدول القوة والسلطة الفعليين أو المحتملتين للدول، بحيث يبني النظام العالمي الجديد على الإدراك الكامل من قبل كل دولة لموقعها النسبي ضمن هذا النظام ، وكذلك إدراك الأدوار الخاصة بكل اللاعبين الفاعلين الآخرين داخل النظام العالمي الجديد واحترام هذه الادوار(القيسي محمد، ، 2016، ص 56)(21).

وعلى مر التاريخ ، فإن القوى العالمية تتوزع في هيكلية النظام العالمي بحسب تراكمات القوة النوعية والكمية لدى طرف بشكل أكثر مقارنة بالطرف الأخر، وقد بقي هذا النمط سارربما الى يومنا هذا ، لكن مع تغيير في التوصيفات ، والمقتربات المفاهيمية لا اكثر، وبذا فإنه وبشكل عام ، فإن القوى الكبرى اليوم ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان، هي التي تقر الى حد كبير شكل النظام العالمي ، وبما يخدم مصالحها بالدرجة الأساس(شعراوي، 2018، ص 68)(22).

وربما هذا ما ينطبق على الولايات المتحدة الامريكية تحديداً في عالم اليوم ، إذ انها سعت منذ نهاية الحرب الباردة القوى العظمى التي لا منازع لها، و من ثم سعت الى تحقيق جملة من الأهداف التي تخدم مصالحها الاستراتيجية عبر توظيف شامل لمقدرات قوتها التي تعطي لها تميزاً على حساب سواها من القوى العالمية التي لا تزال تفتقر التي مدد و حجم القوة الاستراتيجية الامريكية الشاملة (القيسي، ص 59)(23) .

### 2.1.3: أنتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة:

تدرك الدول تماماً أن القوة وتطور وسائل توظيفها الاستراتيجي يشكل مجرى مهم لسلوكها و تحقيق اهدافها العليا، وعليه هي في رغبة مستمرة لتطوير هذه الاسلحة، وهذا ما ينطبق على القوى العالمية، وكذلك الدولية منها، وقد ساهمت التكنولوجيا المتقدمة في زيادة هذه الرغبة ، وسهولة امكانية تطويرها، فعالم اليوم تتزايد فيه اعداد تلك الدول التي تمتلك صواريخ باليستية وبيولوجية ، فضلاً عن ازدياد التحدي فيما بينها لأمتلاك وسائل الاطلاق بعيدة المدى، ونقل التكنولوجيا الى الاسلحة وكذلك انتشار الاسلحة النووية وتجاربها الفاعلة(الطويل، 2012، ص (116)(24).

وفي هذا الجانب تشهد دول العالم لاسيما القوى الرئيسية فيها تناقُساً ملحوظاً في مجال تطوير الأسلحة لأمتلاك التفوق النوعي، واحداث اخلال بالتوازن الاستراتيجي السائد فيما بينها، فضلاً عن سعيها بذات الوقت لاسيما الولايات المتحدة الامريكية الى تقييد وخفض و نزع السلاح النووي ، عبر ادوات عديدة منها استخدام العقوبات الاقتصادية ، كما في حالي كوريا الشمالية و ايران، او بالضغط عبر الاستعانة بالمنظمات الدولية و توظيفها ضمن اطار الأعتبارات السياسية ، وخير مثال لذلك توظيف الامم المتحدة بالضد من العراق و فرض انظمة التفتيش الدولية ، والرقابة لاية نشاطات جديدة بهذا الشأن(ماريه جان، 2004، ص (45)(25).

وضمن سياق الاعتبارات السياسية التي تضع واشنطن في إطار الدولة القائدة او المهيمنة بهذا الاتجاه(تشومسكي 2004، ص (21)(26) ، نرى بأنها تتبع ازدواجية في التعامل بهذا الصدد، فهي من جانب تعزز ذاتها بأضافات نوعية وكمية من الاسلحة النووية، بعيدة ومتوسطة المدى ، بينما من جانب اخر كانت قد منحت

ذاتها الحق بشن ضربات لتدمير مشاريع انتاج تلك الاسلحة بحجة انها قد تنتقل الى الجماعات الارهابية ، ما يعني ان خطرا وشيكا على مصالحها الاستراتيجية العالمية ، وامنها القومي يلوح في الافق(طشطوش، 2009، ص 69)(27).

وبذات السياق فيما يتعلق بالجريمة المنظمة في اطارها العالمي، نلاحظ بان الولايات المتحدة الامريكية تلعب دوراً استثنائياً في هذا الجانب، من حيث ملاحقة و متابعة هذه الجرائم للوقوف على مضامينها وابعادها، وتأثيراتها على الدول ضمن اطار منظومة المجتمع الدولي، فالمتابع لاحداث 11 سبتمبر 2001، التي ادت الى انهيار مباني مركز التجارة العالمية وتدمير جزء من مبنى وزارة الدفاع الامريكية، انه سرعان ما تم تقييد الموضوع بالارهاب والجرائم الدولية المنظمة ، لاحتوائها ضمن شعار رفعته الا وهو "مواجهة الارهاب العالمي" والذي انضوت تحته كل اساليب الضغط والترهيب والتدخل ، لتكون بالمجمل السبيل الاهم في عزل دول العالم وتصنيفها بحسب درجة عدائها للولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي سهل الى درجة كبيرة من تعزيز الهيمنة الامريكية عبر مجابهة الارهاب خلال القرن الحادي والعشرين.(Aikupcnon, 2002,p:366-368)(28) .

ولهذا وجدنا تصنيفاً جديداً اظهرته الولايات المتحدة الامريكية للعلن، وعلى لسان رئيسها السابق جورج ووكربوش ، الا و هو محور الخير ، وهو المحور الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ، والاخر اطلقت عليه اسم دول محور الشر، و هو يتسع بين فترة واخرى ليضم اي دولة من دول العالم التي لا تستجيب للمطالب الامريكية، وتقف في مقدمتها الدول العربية والاسلامية لاسيما خلال العقد الأول من القرن

الحادي والعشرين ، وهو ما عدته ضمن الاهداف الاولى للحرب الأمريكية على الارهاب(الضباع، 2005، ص25)(29) .

3.1.3 : بروز القوى الدولية الصاعدة :

شهد النظام الدولي، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة ، ظهور تحولات بنوية ، وان كانت تدريجية ، في هيكلية القيادة العالمية ، وبروز اقطاب دولية جديدة فيه، وهي نتيجة طبيعية افضت اليها التغييرات التي حدثت في موازين القوى العالمية بين الأقطاب الدولية، لتنعكس بالتالي على التوازن الإستراتيجي العالمي ، الذي نظر اليه البعض من زاوية الاختلال أثر تفكك وانهار الاتحاد السوفيياتي ، قبل ان يفنده الآخرون مع ظهور قوى دولية جديدة تتطلع الى مكانة ودور و تأثير ، وبشكل يتناسب طردياً مع مقومات قوتها الإستراتيجية (Harrison, 2004,p:3)(30).

وثمة اجماع على ان الصين تمثل اكبر تحدٍ للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ولعل من اهم من عبر عن ذلك الفكر هو زبيغنيو بريجنسكي ، حيث أعتبر الصين ضمن قارة آسيا "رقعة الشطرنج العظمى" ، و من اللاعبين الجيوستراتيجيين، ولها القدرة على تحدي الولايات المتحدة الامريكية (بريجينسكي، 2000، ص 68)(31).

أما الصين، فتكاد الآراء تجمع على أنها قوة صاعدة تتجه إلى أن تكون دولة عظمى(القيسي، ص316)(32)، ويعضد هذا التوجه، الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بقوله : إن مستقبل العالم وتطوره في القرن الحادي والعشرين سيتحدد وبدرجة كبيرة تبعاً للتطورات التي سوف تحدث في الصين(القيسي، ص 314)(33)، وهناك الكثير من الآراء التي تصبُّ بهذا المعنى.

وسواء اتفقنا أم لم نتفق مع هذه الآراء حول الصين، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن هذه الدولة تحقق نمواً اتجاهياً ومتصاعداً في عدد من العناصر الأساسية التي تكون قدرة الدولة على الفعل. ويكفي أن نذكر بعض الأرقام للتأكيد على أن الصين تتجه اتجاهياً تصاعدياً إلى أن تكون قوة عظمى، وكالاتي(الرمضاني، 2013) (34).

▪ متوسط معدل النمو الاقتصادي للصين ومنذُ زمان طويل استمر بمعدل 10% سنوياً، وهو معدل غير مسبوق في العالم، وهناك آراء تقول، إن المعدل أكثر من ذلك ولكن قادة الصين لا يعطون معدلاً حقيقياً عن أرقام ذلك النمو.

▪ الصين تتوافر على فوائض مالية عالية جداً بما يساوي 2.4 ترليون دولار، هذا المبلغ يجعل العملة الصينية "اليوان" ثالث عملة في الوقت الراهن عالمياً، بعد كل من اليورو والدولار.

▪ الدخل القومي السنوي للصين يبلغ 5000 مليار دولار، أي نصف أو أكثر من نصف الدخل القومي الأمريكي.

▪ الصين أيضاً تتوافر على أكبر احتياطي من العملات الصعبة .

▪ الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الصين، ومنذُ زمان طويل، هذا الأمر الذي شجع أو ساعد الصين على أن تشتري الولايات المتحدة الأمريكية بتعبير أحد المفكرين الأمريكيين.

▪ المستثمر الأمريكي صار يفضل الاستثمار في الصين.

إن الدولة عندما تتعرض إلى متغيرات هيكلية داخلية وخارجية تعمد إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية وبالاتجاه الذي يفضي إلى تبني توجه سياسي خارجي جديد يخالف ذلك التوجه السياسي القديم، هذه القاعدة تنسحب على الصين.

وبالتالي إن مخرجات الفاعلية الداخلية المتزايدة للصين انعكست على السياسة الخارجية الصينية، المتطلعة لدور يتماهى وإمكاناتها، الاقتصادية على أقل تقدير، سواءً بصورة منفردة، أم ضمن تكتلات اقتصادية عالمية.

وعليه، إن بروز التكتلات الاقتصادية العالمية، يثير بلا شك مخاوف لدى الولايات المتحدة، لاسيما تلك الفاعلة منها، والمتطلعة للمنافسة الدولية نوعاً ما، مثلاً مجموعة دول بريكس BRICS (Beausang, 2012, pp:1-7) (34)، البرازيل، روسيا، الهند والصين. ناهيك عن الإتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية عالمية، متطلعة للمنافسة الاقتصادية العالمية، عبر قدرات دول الإتحاد ككل، وشركاتها العملاقة، لاسيما في مجال الطاقة العالمية.

فضلاً عن قوى دولية صاعدة اخرى والتي تشكل تحدياً جديداً وعاملاً مؤثراً من العوامل التي تساهم في تشكيل مستقبل النظام العالمي الجديد، فقد تحد من قدرة واشنطن على التمدد بهيمنتها عالمياً وان كانت بجوانب اقتصادية وسياسية لم ترقى الى تلك التقنية او العسكرية او الايديولوجيا بعد، كالاتحاد الاوربي و روسيا الاتحادية، وحتى اليابان، و هو ما سنتناوله بشكل اكثر تفصيلاً في المبحث القادم.

### 2.3 : المشاهد المُستقبلية للنظام الدولي :

لا تستقيم الدراسات الانسانية في رؤاها الاستراتيجية، وبضمنها دراسات العلوم السياسية، دون التطلع الى مستقبل الظاهرة قيد الدراسة، للتعرف على افاقها و مدياتها، وأحتمالاتها المستقبلية، لما له من اثر بالغ الاهمية في معرفة المقاربة المرافقة لها، وبالتالي التعرف الى الكيفية التي يتم من خلالها فهمها بشكل عميق، يمهد للتعامل الإيجابي معها.

فالدراسات المُستقبلية تتابع تطور الظاهرة، عبر مراحل نشوئها وتكونها في الماضي، ثم سيرها وحاضرها ، لتنشط بعد ذلك الى ايضاح التأثيرات الكبيرة التي يمكن ان تصاحب حدوثها والاحتمالات المتوقعة لها مستقبلاً، عبر أدوات منهجية علمية ، يتقدمها المنهج الاستشراقي ، والذي يركز الى اساليب عليمه في الرصد والتحليل، بناءً على معطيات ماثلة، تدفع باتجاهات مستقبلية ، وليست التأسيس لاتجاه او احتمالي مستقبلي واحد، فالإستشراف يختلف عن التنبؤ، لأن التنبؤ يعتمد على متغيرات ذات اتجاه واحد، بينما مضمون المتغيرات المتلاحقة لا تحمل بالضرورة اتجاهاً واحداً في المستقبل، بل تأتي متعددة الاحتمالات والاتجاهات.

وهذا ما يتسق و موضع الدراسة ، مستقبل النظام الدولي في ظل عالم متغير ، والذي سيتم تناوله بناءً على العوامل الماضية التي دفعت و عززت من ركائز احتمالاته المستقبلية، وبأوجه متعددة ، ممكنة و محتملة، و مرغوب بها، في ضوء الفرضية العامة التي يتأسس عليها بحثنا العلمي ، وكالاتي :

- مشهد الأحادية القطبية .
- مشهد التعددية القطبية .
- مشهد القيادة بالمشاركة .
- مشهد القيادة بالتعاون .

1.2.3 : مشهد الأحادية القطبية .

يتأسس هذا المشهد على فرضية علمية مفادها، أن استمرار احتكار الولايات المتحدة لعناصر من التفوق العسكري النوعي، وكذلك التقني ، والأقتصادي، فضلاً عن هامش حركة استراتيجية عالمية ، وتأثير سياسي عالمي لا يضاهاى ، بالتزامن مع

بروز بعض القوى الدولية الصاعدة وأفتقارها لمثل أدوات التفوق هذه، يعني أن الولايات المتحدة لم تزال تحتل الصدارة في العالم كقطب مهيمن .  
واتساقاً لذلك ، يميل هذا المشهد الى التأكيد على وجود القطبية الأحادية **Unipolar** ، لأن دولة واحدة هي الولايات المتحدة الامريكية لا تزال مسيطرة على المجتمع الدولي، وتمارس تأثيراً كبيراً عليه، دونما اي قدرة من قبل سواها من القوى الدولية الكبرى على منافستها، على اقل تقدير في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية  
(Kagan,2006,p:329)(35).

فالنظام العالمي الجديد ، الذي هو وليد العام 1991، على اثر تفكك وانهيار الأتحاد السوفييتي، جاء سانداً لتلك الطروحات التي تؤشر تربع الولايات المتحدة على عرش النظام الدولي بعد انفرادها به لوحدها، وربما التدخل بقوة في ازمة الخليج الاولى عام 1991، وبعدها في كوسوفا 1999، و افغانستان 2001، والعراق 2003، فضلاً عن دول اخرى، كلها مؤشرات على تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالنظام العالمي ، مع هامش معارضة ضيق تجسده دولاً او قوى دولية اقل تأثيراً من واشنطن نسب ملحوظة جداً في جوانب القوة الإستراتيجية التي تحوزها واشنطن قياساً بهذه القوى (Kissinger,2012,p:7)(36) .

وضمن ذات التوجه ، يتوقع جورج جي فريدمان في كتابه " ال 100 عام المقبلة: توقعات للقرن الحادي والعشرين" أن القرن الحادي والعشرين سيكون خاضعاً لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية بسبب امتلاكها عناصر الجغرافية وسيطرتها على محيطات العالم، من خلال اساطيلها وقواعدها العسكرية المنتشرة بشكل واسع النطاق، فضلاً عن قدرات تقنية عالية المستوى، و عسكرية ايضاً الى

درجة تتيح لها خوض حربين في ان واحد. وان الولايات المتحدة الامريكية لا تتردد في استخدام القوة في العالم(البديوي، 2015، ص198)(37).

من جانب آخر، أحكمت الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على المؤسسات الاقتصادية العالمية ، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي ، وبما يسمح لها التدخل والتأثير في تحديد السياسات والرؤى الاقتصادية العالمية(ماكفرلين واخرون، 2016، ص 158). (38) ، فضلاً عن تحكمها بالعملة القيادة العالمية، الدولار الامريكي، الأمر الذي يضمن لها التأثير في سعر الصرف العالمي قياساً بالمعلات الأخرى عالمياً، وبالتالي التأثير في اقتصاديات دول العالم جميعاً. وهذا ما حدا ببعض المفكرين الأقتصاديين والاستراتيجيين في العالم الى تشبيه حالة الترابط ما بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد الامريكي بمقولة عالمية هي : إذا عطس الأقتصاد الأمريكي، أصيب العالم بالزكام . وهو دليل تشابك التأثير الى درجة تضمن لواشنطن التحكم الضمني بالأقتصاد العالمي.(S. Nae,2008,p:28)(39) .

وطبقاً للأسباب اعلاه يميل اصحاب هذا الرأي الى تلك الفرضية التي تقول إن الولايات المتحدة لا تزال تتربع العرش العالمي ، بحكم أملاكها التفوق الثلاثي النوعي للقوة العسكرية والاقتصادية والتقنية، وستستمر في ذلك ردهاً ليس قصيراً من الزمن، لحين ظهور متغيرات، او مستجدات جديدة تؤثر في تغيير الوضع الى اتجاه اخر.

## 2.2.3 : مشهد التعددية القطبية :

يرتكز هذا المشهد المستقبلي على فرضية معاكسة للفرضية التي تأسس عليها المشهد الاول اعلاه، مفادها: أن التراجع في الاداء الاستراتيجي الامريكي الى

حدود ملحوظة، فضلاً عن أستعادة بعض القوة العالمية مكانتها الدولية، و صعود قوة اخرى تميل الى أعتلاء مكانة ودور يتناسب و حجمها ومقدرات قوتها الاستراتيجية، يعني أن الولايات المتحدة لن تكون اكثر من مجرد قوى دولية بين مجموعة اخرى من القوى المؤثرة على الساحة الدولية(Feng, Ljungwall,2016,p:94)(40).

فثمة عوامل تلعب دوراً كبيراً في التأكيد على ان العالم يتجه الى نظام متعدد الاقطاب **Multipolar** ، وكالاتي :

1- أتساع رقعة التقدم التقني والمعرفي و الاقتصادي والطاقوي بين مجموعة محدودة من القوى الدولية ما عدا الولايات المتحدة الامريكية، كالصين واليابان وروسيا الاتحادية و دول الاتحاد الاوربي و بريطانيا، ما يعني أن الولايات المتحدة لن تنفرد بذاتها بموضوعة عناصر القيادة والتحكم العالمي(Derichs, Heberer,2006,p:32)(41).

2- أتجاه الكثير من الدول في العالم الى التكتل العالمي عبر منظمات اقليمية وحتى دولية ذا طابع إستراتيجي يبتدء بالجانب الأقتصادي و تركز الثروة، كما في مجموعة اتحاد بريكس BRICS، وغيرها من التكتلات العالمية الأخرى .

3- تزايد الصراعات الدولية ، والجرائم المنظمة، والحروب السيبرانية عبرالفضاء المعلوماتي العالمي .

فضلاً عن عوامل اخرى لا تقل اهمية عن سابقتها، كتلك المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتزايد اهمية الرأي العالمي الضاغط، بالتزامن مع انتشار التقنية المعلوماتية والمعرفية ، والتي سهلت كثيراً من ممارسة التأثير من قبل الرأي العالمي ، لا سيما في القضايا المحورية ذات الاهتمام العالمي المشترك .

وعليه، يسير أنصار هذا المشهد الى ذلك الاتجاه الذي يؤيد فكرة التعددية القطبية، والنتيجة عن تراجع واضح في الاداء الاستراتيجي الامريكي ، تزاماً مع بزوغ قوة صاعدة بسرعة بحثاً عن مكانة و دور عالمي مؤثر ، يتسق وامكانياتها الإستراتيجية. 3.2.3: مشهد القيادة بالمشاركة :

يتأسس هذا المشهد على فرضية مفادها إن ادراك الإدارات الامريكية المتعاقبة ، لاسيما تلك التي تمثل الحزب الجمهوري الأمريكي، بأن الولايات المتحدة الامريكية لا يمكنها وحدها تحمل تكاليف واعباء القيادة العالمية، في ظل صعود قوى دولية عديدة ، و تركيزها على الاقتصاد والبروز التدريجي، ما يعني انها مطالبة بمشاركة الولايات المتحدة اعباء القيادة والسيطرة العالمية، على النطاق العالمي.

وحتى على النطاق الإقليمي يمكن ان تنسحب هذه الرؤية، وهو ما افصح عنه الرئيس الأمريكي ترامب فيما يتعلق بدول الخليج و حمايتها من التهديدات والمخاطر التي تجسدها ايران كقوة اقليمية هناك، عندما قال : على دول الخليج ان تدفع مقابل حمايتها من دول المنطقة، وهو تعبير لا يختلف عليه اثنان في ان الولايات المتحدة تتبع النهج البراغماتي الذي يقتضي جني المصلحة الذاتي عن اي حركة او نطاق فعل يتخذ(Hiro,2019,p:315)(42).

وهناك من يرى بفكرة القيادة بالمشاركة الى انها رغبة امريكية في دفع الجميع الى دحض فكرة افول الولايات المتحدة الامريكية بفعل بعض التراجع النسبي في مقدرات قوتها الاستراتيجية اثر اتساع رقعة التدخلات في الحروب والنزاعات الدولية، ما يضمن لها تواجد جميع القوى العالمية الى جانبها، وهي تقود النظام العالمي، فضلاً عن توظيفهم في أحيان كثيرة لتحقيق مصالح استراتيجية عالمية تعود

بالنفع الى واشنطن بالمقام الأول . وعليه يرى أنصار هذا الاحتمال الى ان مستقبل القيادة العالمي سيقترن بهذا المشهد الذي يفترض قيادة امريكية بمشاركة مجموعة محدودة من القوى الدولية كالصين و روسيا الاتحادية .

#### 4.2.3 : مشهد القيادة بالتعاون :

بالإضافة الى المشاهد المستقبلية المحتملة اعلاه، ثمة مشهد اخرى يتأسس على فرضية مفادها ، ان القوى الدولية البازغة او الصاعدة لا ترتضي التهميش في المكانة او الدور الدولي والتأثير الناتج عنه، وبالتالي فهي تتحين الفرص لممارسة دور عالمي يتسق و تطلعاتها العالمية استناداً الى مقدرات القوى التي تحوزها، الأمر الذي قد يدفع بالولايات المتحدة الامريكية الى محاولة استيعاب هذه القوى ، عبر فسح المجال لها للقيام بإدوار قيادية تعاونية او مكملة للدور الأمريكي عالمياً، كما في فسح المجال لفرنسا في قيادة التحالف الدولي في ليبيا أثناء ادارة الرئيس الأمريكي بارك اوباما، الأمر الذي فسره الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي الأمريكي على انه نهجاً جديداً للقيادة الامريكية عالمياً يعتمد على التعاون مع القوى الدولية، وكذلك الحال تماماً في عملية تقاسم النفوذ والأدوار ما بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية في سوريا (شعراوي، مصدر سابق، ص 282). (43).

كما ان اتجاه بعض القوى العالمية الى التكتل ، شكل تحدٍ مضاف، دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى اعتماد التعاون مع القوى الدولية في كثير من الاحيان، لاسيما وان التكتلات الجديدة تضم قوى ذات ثقل و وزن و مكانة عالمية كروسيا الاتحادية والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا في اتحاد مجموعة بريكس

والتي تضم ثلث الاقتصاد العالمي، فضلاً عن ثلثي الكتلة البشرية في العالم (Shambaugh, 2005, p:89) (44).

واتساقاً لذلك يفترض هذا المشهد بأن مستقبل القيادة العالمية سيرتكز الى ذلك المشهد الذي يفيد بالقيادة بالتعاون بين واشنطن والقوى الدولية ذات التأثير العالمي أيضاً.

وبعد الحديث عن مجمل المشاهد المتوقعة او المحتملة حول موضوع مستقبل القيادة العالمي في ظل عالم متغير، يبقى السؤال الذي لا بد من الاجابة عليه، الا و هو اي مشهد من المشاهد المستقبلية اكثر ترجيحاً بنظر الباحثان، طبقاً لمطيات الدراسة، وهنا يرى الباحثان ان المشعد الذي يعبر عن تلك الحالة المستقبلية التي يسود فيها قطاب دولية متعددة كلٌ يتفوق بمركز قوة معين، هو المشهد الاكثر احتمالاً او رجوحاً في المستقبل المتوسط، كونه يعد الاقرب الى معطيات الواقع الدولي الذي يؤشر تراجع نسبي في المقدرة الامريكية على القيادة ، بالتزامن من صعود قوى دولية ذات قدرات اقتصادية وعسكرية وتقنية استراتيجية ايضاً، بحثاً عن مكانة و دور عالمي مؤثر، يوازي ذلك الدور الأمريكي، او يقل عنه بدرجة او فارق ضئيل.

05: الخاتمة والإستنتاجات:

1.5: الخاتمة:

من كل ما تقدم يرى الباحثان، أن مخرجات الحرب العالمية الثانية، كانت قد انتجت نظام عالمي قائم على القطبية الثانية، التي تجسدت بالمنافسة الشديدة ما

بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي عبر ادوات التنافس الاستراتيجية الشاملة، وعلى المستويات كافة، الا ان هذا النظام ما لبث ان انهيار مع تفكك وانهيار المنظومة السوفييتية عام 1991، ليتولد عنها نظام جديد دعت اليه الولايات المتحدة الامريكية، ودشنته فعلياً آنذاك، لاسيما وان احد اهم مخرجاته هي الهيمنة الأمريكية على العالم عبر العولمة وادواتها الشاملة اقتصادياً وعسكرياً وتقنياً و معلوماً و ايدولوجياً، في ظل غياب اي قطب دولي منافس لها في القيادة العالمية .

ان استمرار الولايات المتحدة بسياسة الحروب والتدخلات المباشرة والضمنية في الأزمات الدولية، كان قد اشر تصدع كبيراً في الجانب الاقتصادي والعسكري الامريكي ، لاسيما بعد حربي احتلال كل من افغانستان 2001، والعراق 2003، فضلاً عن الازمة الاقتصادية العالمية عام 2008، واثرها على الاقتصاد الامريكي ، بالتزامن مع ظهور قوى دولية حققت ارقاماً قياسية في النمو الاقتصادي، كما انها مارست وتمارس تحديث مستمر على هيكل قوتها العسكرية والتكنولوجية من وقت لآخر، لتؤثر احتمالية الولوج الى عالم يعيش مرحلة من التعددية القطبية، في ظل عوامل وتحديات استراتيجية داخلية وخارجية تدفع الى ذلك.

2.5 : الاستنتاجات :

في ضوء الاشكالية والفرضية العلمية التي ارتكزت عليها الدراسة ، ثمة نتائج يمكن الركون اليها ، لتمثل جوهر الجهد العلمي للباحثان، وكالاتي :

1- ان نظاماً دولياً جديداً بدأ مع تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي مطلع العام 1991، عبرت عنه الولايات المتحدة الامريكية بإتساع سيطرتها على العالم ،

وبأدوات استراتيجية شاملة تؤثر هيمنة منفردة على ذلك النظام في ظل غياب المنافس الدولي على الهيمنة والقيادة العالمية، بالرغم من صعود قوى دولية اخرى ، لكنها تفتقر الى ايدولوجية عالمية توجه مسارها وتنتقي اهدافها بدقة، كما تفعله واشنطن .

2- أتمسم النظام الدولي الجديد بخصائص عديدة، منها ، تعدد الفاعلين الدوليين في النظام العالمي الجديد، الذي لم يعد يقتصر على الفاعلين التقليديين ، بل اصبح اكثر شمولاً واكثر ترابطاً وتفاعلاً، وكذلك تراجع سيادة الدول ، اثر انتشار العولمة وادواتها الشاملة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.. الخ ، تزاماً مع انتشار التكنولوجيا النوعية ، وذلك الاثر الكبير الناتج عنها، والذي ساهم بجعل المنظومة العالمية اكثر تكاملاً وتشابكاً في الاجراءات السلوكية والادائية.

كما اتسم النظام الدولي بخاصية توازن الرعب النووي، والذي يؤشر وجود عدد محدد من القوى المالكة للسلاح النووي، وما تجسده تلك الاسلحة من مخاطر كارثية تقيد اصحابها من مجرد التفكير في استخدامها بعد الكارثة الانسانية العظمى في هيروشيما وناكازاكي، الامر الذي يدفع بها الى تقييد اي افعال و ردود افعال استفزازية في هذا المجال، وبالتالي ضبط ايقاع سلوكها التفاعلي دولياً. فضلاً عن خاصية اخرى اتسم بها النظام الدولي الا وهي ميل الدول نحو التكتلات الاقليمية والعالمية لتشكل نسقاً مترابط التأثير في الاهداف المشتركة لدول التكتل.

اما الخاصية الاخيرة التي اتسم بها النظام الدولي اليوم فهي ، ازدياد حركة النزاعات الاقليمية وحتى الدولية ، الامر الذي يفصح عن مكونات

- النظام الدزلي الخالي بأنه نظام تجسده فوى براغماتية نفعية تبحث عن مصالحها الاستراتيجية العليا دونما اعتبارات مهمة تذكر لسواها .
- 3- ثمة تحديات دولية تواجه رغبة الولايات المتحدة الامريكية في استمرار سيطرتها وقيادتها للعالم، تعد ظهور القوى الصاعدة فيها ابرز تلك التحديات ، كونها ذات طموح لأعتلاء مكانة دولية تتناسب و مقومة القوة الاستراتيجية التي تحوزها، على الاقل اقتصادياً، فضلاً عن الاثر الناتج عن تلك المكانة والدور المتوقع عنها.
- 4- ثمة قيوداً او فرصاً ناتجة من تداخل الكثير من العوامل والظروف العالمية والتي تشكل محددات لا يمكن اغفالها فيما يتعلق بالقيادة العالمية، لتشكل قيوداً تحد من الرغبة الامريكية المطلقة في السيطرة والقيادة، منها التغيير في طبيعة القوة ووسائل استخدامها او توظيفها، فضلاً عن صعوبات ادارة الازمات الدولية ، في ظل وجود قوى دولية تتدافع على المصالح والنفوذ الدولي، وتتطلع الى ممارسة اثر سياسي دولي ناتج عن مكونات قوة داخلية، في ظل بيئة تنافسية عالمية، تتزايد فيها التكتلات والاحلاف العسكرية المتضادة، رغم ادراكها ، المخاطر العالمية المشتركة . فضلاً عن وجود كم هائل من المؤسسات الاقتصادية الدولية وسلوكياتها في التعامل البيئي دولياً.
- 5- ضمن النهج الاستشراقي في الدراسات المستقبلية، ولاذي ارتكز عليه بحثنا العلمي هذا، فإن عواملاً كثيرة داخلية وخارجية تفعل فعلها في تحديد مسار الاحتمالات المستقبلية الممكنة او المحتملة او المرغوب بها في ضوء موضوع الدراسة "مستقبل النظام الدولي في عالم متغير"، والتي افرزت

مخرجاتها عن اربعة مشاهد تتعلق بمستقبل النظام الدولي ، يتمثل الاول فيها بمشهد القطبية الدولية، بينما يتجه الثاني الى نظام التعددية القطبية، في حين ينصرف الثالث الى مشهد القيادة بالمشاركة، بينما ينطوي المشهد الرابع على رؤية مستقبلية تجسدها فكرة القيادة بالمشاركة، وضمن سلوكيات الاستشراف المستقبلي في ترجيح احد مشاهد الدراسة، يرى الباحث بأن المشهد الذي يقوم على فكرة التعددية القطبية في مراكز القوة النسبية هو المشهد الاكثر توقعاً او احتمالاً للحدوث في ضوء معطيات البيئة السائدة ، دون ان نغفل احتمالية بروز مشهد اخر تفرزه اية معطيات مستجدة في المستقبل المتوسط.

ومن كل ما تقدم يضحى أن الفرضية التي ارتكزت عليها دراستنا العلمية هذه ، تم برهنتها، والتي تقوم على الاتي : كلما تصدت القوى الدولية الفاعلة للتحديات الاستراتيجية المجابهة عالمياً ، كلما حدد ذلك تراتبية جديدة لهيكلية عالمية جديدة تتوزع فيها القوى هرمياً بحسب تنوع وتفاوت قدرتها على تلك المجابهة، فضلاً عن أمكانيتها في القيادة والسيطرة العالمية.

## المصادر:

أولاً: المصادر العربية :

أ- الكتب :

- 1- زاقود, عبد السلام جمعة ، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.

- 2- فهمي ,عبد القادر محمد ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية:دراسة في الافكار والعقائد و وسائل البناء الديمقراطي، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
- 3- العمارات،فارس محمد ، الأمن الانساني في ظل العولمة ، عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2020.
- 4- العلاق يسرى كريم ، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي ، عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2020، ص 390.
- 5- عبد الصادق عادل ، الارهاب الالكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009.
- 6- عوض خالد ، الكابوس النووي.. من الفكرة إلى القنبلة، لندن: وكالة الصحافة العربية، 2016.
- 7- السويدي جمال سند ، افاق العصر الامريكي : السايذة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، 2014.
- 8- زاغود عبد السلام جمعة ، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد وقائع و أحداث عقدين من الزمن 1989-2011، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
- 9- الكناني اياد هلال: الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.
- 10- شعراوي سالي نبيل ، العلاقات الصينية الامريكية واثر التحول في النظام الدولي، القاهرة: دار العربي للطباعة والنشر، 2018.
- 11- حمير لطيفة مصباح ، تطور أزمة الديمقراطية التقليدية في عصر العولمة: دراسة تحليلية من الرؤية القارية والعالمية في إطار الأنظمة

- السياسية والقانونية المعاصرة في ظل أطوار القرن الواحد والعشرين،  
بيروت : دار المنهل اللبناني، 2017.
- 12 بلخيرات حسين ، النظرية السياسية للمجتمع الدولي، عمان : مركز  
الكتاب العربي، 2017.
- 13 القيسي محمد وائل ، الأداء الأستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة  
باراك اوباما أنموذجاً، الرياض :العيكان للنشر ، 2016.
- 14 شعراوي سالي نبيل ، العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في  
النظام الدولي، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2018.
- 15 الطويل رواء زكي ، الأمن الدولي وإستراتيجيات التغيير والإصلاح، بيروت  
: دار المنهل اللبناني، 2012.
- 16 ماريه جان لوك ، تقنيات الارهاب، ترجمة يوسف محمد، بيروت: المكتبة  
الثقافية، 2004.
- 17 تشومسكي نعوم ، الهيمنة ام البقاء: السعي الامريكي للسيطرة على  
العالم، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.
- 18 طشطوش هايل ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام  
العالمي الجديد..رؤية مُستقبلية، عمان: دار الكندي ، 2009.
- 19 الضباع محمد محمود ، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الارهاب  
و حرب العالم الجديد، دمشق: دار الرضوان، 2005.
- 20 بريجنسكي زيغينيوي ، رقعة الشطرنج الكبرى، بيروت : الاهلية للطباعة  
والنشر و التوزيع، 2000.
- 21 البديوي عادل ، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة  
في المبادئ الجيوبوليتيكية، عمان: دار الجدان للنشر والتوزيع، 2015.

22- ماكفرلين س.نيل ، واخرون، الهيمنة الامريكية والمنظمات الدولية:  
الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف، ترجمة: احمد حالي،  
الطيب غوردو، لندن: أي أكس للنشر والتوزيع، 2016.

ب- المجلات العلمية :

1- ابو طالب حسين ، "نحو عالم بدون هيمنة غربية" مجلة السياسة الدولية ، القاهرة:  
مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 202، 2015.

ج- الانترنت :

1 - أ.د الرمضاني ،مازن ، الصين والمشاهد البديلة للمستقبل العربي، نادي حديث  
الأمّة، لندن، بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، الساعة السابعة مساء يوم  
السبت، وعلى الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=f06G9Tv1jvA>

ثانياً : الكتب الاجنبية Books

- 1- - Manela Erez, The Wilsonian Moment: Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism , London: Oxford University Press,2007.
- 2- Miller Russell A. ◊ Rebecca M. Bratspies, Progress in International Law, Boston: Martinus Nijhoff Publishers,2008.
- 3- Assoc Prof Li Xing, The Rise of China and the Capitalist World Order, ASHGATE, 2013.
- 4- David Tal, US Strategic Arms Policy in the Cold War: Negotiation and Confrontation over salt 1969-1979, Routledge,2017.
- 5- Aikupcnon Charles , The End of the American Ear:US Foreign policy & the coprolites of the twenty first century, New York,2002.

- 6- Ewan Harrison ,The Post-Cold War International System: Strategies, Institutions and Reflexivity, Routledge,2004.
- 7- Beausang Francesca, Globalization and the BRICs: Why the BRICs Will Not Rule the World For Long, Palgrave Macmillan,Newyork,2012.
- 8- Kagan Robert,Dangerous Nation ,New york, Alfred A. Knope,2006.
- 9- Henry Kissinger, Years Of Renewal by Henry Kissinger, The Concluding Volume of His Classic Memoirs, New york: Simon & Schuster,2012.
- 10- Joseph S. Nae,Jr, The Future of power, New york: Public Affairs, 2008.
- 11- Xingyuan Feng, Christer Ljungwall, Sujian Guo, The Political Economy of China's Great Transformation, London: Routledge,2016.
- 12- Claudia Derichs, Thomas Heberer, The Power of Ideas : Intellectual Input and Political Change in East and Southeast Asia,NIAS, 2006.
- 13- Hiro Dilip , Cold War in the Islamic World: Saudi Arabia, Iran and the Struggle for Supremacy, London : Oxford University Press,2019.
- 14- David Shambaugh, David L. Shambaugh ,Power Shift: China and Asia's New Dynamics,Los Angles: University of California Press,2005.

### پوخته:

له كوڤنه وه جيهان له سهر په يکه ريکی هه ره می ريکخواوه که دا ميکانيزمه کانی جو له و مه ودای کار و ستراتيژيه کانی گه يشتن به نامانجا کانی په کلا ده کاته وه، نه م په يکه رهش له سهر بنه مای به هيژترين و چالاکترين سيسته می جيهانی و مه ودی ريژه وی بزووتنه وه کانی ميژوو دانراوه که وا له پره نسيپيکی ستراتيژي بومان کورت ده کاته وه که نه ويش: نه ته وه کان چ سهر بکه ون يا خود سهر نه که ون به رژه وه ندي سهر که وتن و سهر نه که وتنيان کو مه ليک گورانکاری ناوځوی و دهره کی کارليک له نيوانيان، به قولی سهرنج بخريته سهر لايه نی ناوځو، واته کاتيک به ته واوی هاتووه کان

(Inputs) و ههروهه ده رچوه كان (Outputs) به ته واوى جيگيركرا، نه وا زورترين درك به هه بوونى راستى ريڭخراو يان نه بوونى بكرىت: كه ريڭاى گه يشتن به ئامانجه ستراتيجيه خوازراوه كان ده بيت. نه مهش به سهر هه موو هيژه جيهانيه كاندا هاتووو كه وا ميژوو له قوناغه جياوازه كاندا به خو به وه بينيوه. كو تايبه كهش هه يم نه يه ويلايه ته به كگرتووو كانى نه مهريكا به سهر جيهانه وه له كو تايبى جهنگى سارده وه تاكو ئيستا.

## The Future of the International Order in a Changing Strategic World

**Younis Talat AlDabbagh**

Department Of Diplomacy & International Relations, College of Law & International Relations, Lebanese French University  
[younis.t.aldabbagh@gmail.com](mailto:younis.t.aldabbagh@gmail.com)

**Mohammed Wael Al-Qissi**

Department Of Diplomacy & International Relations, College of Law & International Relations, Lebanese French University  
[dr.mohammed.alqissi@gmail.com](mailto:dr.mohammed.alqissi@gmail.com)

**Keywords:** / Global Order, International Leadership, International Structure, Global Politics, International Powers.

### Abstract

The world has been systematized from decades into hierarchical arrangements which could be limited in accordance with the mechanisms moves of the states, their effective region, and the strategies of getting their goals. This arrangement is based on the powers that have much efficiency in the global system and the extent of the currency of the history movement. This epitomized

for us the strategic principle “the states either rise up or decline, the aggregation of their rising or declining is as a result of a group of internal and external changes interlinking among them. They base deeply in the inputs, that is to say , measuring the inputs and outputs in a good manner, this realizes its systematized reality or not ,and it is through its way to obtain the desired strategic goals .This is where the overall global powers which the history had watched throughout its various periodical stays. The USA is the last power that has been dominating the world from the end of the cold war.